برنامج الأغذية العالمي

WFP

wfp.org/ar

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 25-2015/5/28

مسائل التسيير والإدارة

البند 12 من جدول الأعمال

للعلم*

التقرير الأمني للبرنامج

Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2015/12-E

27 April 2015

ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع برنامج الأغذية العالمي على الإنترنت (http://executiveboard.wfp.org).

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بالموظفين المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

السيد S. Gluning
مدير شعبة الأمن الميداني
رقم الهاتف: 066513-2177

موجز تنفيذي

تقدِّم هذه الوثيقة معلومات عن حوادث الأمن والسلامة التي وقعت في عام 2014 وتمس موظفي برنامج الأغذية العالمي (**"البرنامج"**) وأصوله وشركائه والمتعاقدين معه أو تتعلق بهم. وتبقى الجريمة التهديد الذي يبلغ عنه بأكبر تواتر، على أن هناك تزايداً في احتمال التعرض لهجمات معقدة؛ وقد تطلبت أزمة وباء الإيبولا تدخلات أمنية خاصة.

ووافق المجلس على نفقات أمنية تصل إلى 10 ملايين دولار أمريكي من الحساب العام في عام 2014؛ وتعيَّن على المكاتب القطرية توفير مبلغ إضافي قدره 8.8 مليون دولار أمريكي لتغطية حصة **البرنامج** من التكاليف (انظر الوثيقة CEB/2010/HLCM/FB/8/Rev.2). وتم أيضاً توفير تمويل للأنشطة الأمنية التي تموَّل بصورة مشتركة. وساهم **البرنامج** بمبلغ 11.3 مليون دولار أمريكي في تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في عام 2014.

وواصلت شُعبة الأمن الميداني تنفيذ خطتها الاستراتيجية للفترة 2012-2016. وساعدت التغييرات التي أجرتها الشُعبة بغية زيادة حضورها في الميدان وتقليل عدد العاملين في المقر الرئيسي على تحسين التنسيق مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وعلى تعميم إدارة المخاطر الأمنية في **البرنامج**. وارتفع عدد ضباط الأمن الميدانيين ليصل إلى 52 ضابطاً في عام 2014، مما يعكس زيادة عدد حالات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3. وقادت الشعبة الأعمال التقنية المتعلقة بالمتفجرات وأجرت تقديرات تقنية بالنيابة عن الأمم المتحدة وبدأت في تدريب المهنيين الأمنيين على الحد من آثار الانفجارات. ويواصل **البرنامج** تقييم تدابيره الخاصة بالتخفيف من المخاطر في مكاتبه.

ويقوم ضباط الأمن الميدانيين وضباط الأمن الإقليميين التابعين **للبرنامج** بإدارة المخاطر الأمنية على المستوى الميداني، ويساعدهم في ذلك 25 من الاستشاريين الدوليين بدعم من المساعدين الأمنيين المحليين ومنسقي الأمن وموظفي المقر الرئيسي. وتجري بعثات التقييم الأمني تقييماً لمعايير العمل الأمنية الدنيا ولفعالية التخفيف من المخاطر. وتعمل الشعبة مع الوحدات الأخرى على إدماج الأمن في التخطيط الذي يجريه **البرنامج**، ومع نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن فيما يتعلق بإنشاء المفاهيم والعمليات والأدوات الجديدة. والشعبة على وشك أن تصبح جزءاً من إدارة تسيير الموارد، وذلك بغية ضمان الحفاظ على الأمن والصحة والسلامة والرفاه كشواغل مركزية، مما يتماشى مع إطار **البرنامج** للمساءلة.

استعراض الأمن الميداني للبرنامج

1- واصلت شُعبة الأمن الميداني تنفيذ خطتها الاستراتيجية للفترة 2012-2016، حيث يُعتبر مديرو المخاطر الأمنية جوهر النهج الذي تأخذ به الشعبة. ويساعد التنسيق مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وتعزيز التواصل مع الشعب الأخرى على إدماج الأمن في تخطيط جميع عمليات **البرنامج**.

2- وفي عام 2014، خصِّص للشعبة[1] مبلغ 000 200 دولار أمريكي لتمويل المشروعات التي تم تحديدها في استعراض سير أعمال الأمن الميداني: 1) التدريب والتطوير فيما يتعلق بالتعلم الإلكتروني؛ 2) التنسيق مع شعبة الموارد البشرية بهدف تحسين الإرشاد الأولي للموظفين الجدد؛ 3) تحليل الإنفاق الأمني؛ 4) وضع خطة اتصالات لزيادة التوعية بإدارة المخاطر الأمنية.

3- وأجرت الشعبة عملية مراجعة للأمن الميداني في عام 2014 قيمت كفاية فعالية عمليات الضوابط الداخلية ولاحظت التطورات الإيجابية من قبيل نموذج تجميع وتحليل التكاليف الأمنية في المكاتب الميدانية، وتنظيم دورة تدريبية باللغة الفرنسية للمساعدين الأمنيين المحليين في الكاميرون. ولم تنبثق عن المراجعة أية ملاحظات لمخاطر عالية.

الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج أو أصوله وبموظفي الشركاء[2]

4- فيما يلي الملاحظات الرئيسية المتعلقة بأمن **البرنامج** في عام 2014:

- قتل موظف واحد من موظفي **البرنامج** في حادث سير يتعلق بالعمل.
- لم يتعرض أي موظف للقتل أو لإصابة خطيرة بسبب العنف في سياق أداء العمل.
- انخفض عدد القتلى بين موظفي المتعاقدين والشركاء في سياق أداء العمل من 17 قتيلا في عام 2013 إلى 5 قتلى في عام 2014. وبقيت معدلات الإصابة بين المتعاقدين والشركاء أعلى منها في أوساط موظفي **البرنامج**، مما يبين أن التدابير الأمنية الخاصة بموظفي **البرنامج** أكثر فعالية.
- انخفض عدد الموظفين المختطفين، غير أن الاختطاف لا يزال يعتبر شاغلاً هاما؛ ولا يزال أحد موظفي **البرنامج** أخذ رهينة في جنوب السودان مفقودا.
- ولا يزال الموظفون الوطنيون ومعالوهم أكثر تأثراً من موظفي **البرنامج** الدوليين بالعنف في حوادث لا تتصل بالعمل، الأمر الذي يوحي بأن السكان المحليين أكثر تعرضاً للتهديد وأن الموظفين الدوليين يحصلون على حماية أفضل في أماكن إقامتهم.
- لأول مرة منذ خمس سنوات، انخفض عدد الحوادث المبلغ عنها فيما يتعلق بموظفي **البرنامج** وأصوله.
- على غرار السنوات الماضية، كان أكثر من نصف الحوادث المبلغ عنها أعمالاً إجرامية.

[1] اعتبارا من عام 2015، يشار إلى شعبة الأمن الميداني بالإنكليزية بالاسم المختصر "RMQ".

[2] يستند هذا التقرير إلى البلاغات الخاصة بحوادث الأمن التي سُجلت في نظام إدارة معلومات الأمن وتحليلها.

عدد القتلى بين موظفي[3] البرنامج

5- فُقد أحد ضابط الأمن الدوليين، من المكتب القطري في الجمهورية العربية السورية، حياته بتعرضه لحادث سير في عربة مصفحة تابعة **للبرنامج**، كما فقد حياته موظف دولي في أثيوبيا وذلك في حادث سير لا علاقة له بالعمل. ولم يقتل أي موظف من موظفي **البرنامج** في حادث عنف في سياق أداء العمل.

6- انخفض عدد الإصابات نتيجة أعمال العنف في عام 2014 بالمقارنة بالسنة السابقة. ولم يتعرض أي موظف لإصابة بسبب أعمال العنف في سياق أداء العمل. وأصيب أربعة موظفين في حوادث عنف لا علاقة لها بالعمل، في حين أن ثلاثة موظفين أصيبوا في هجمات في هايتي ونيبال وجنوب السودان، كما أصيب موظف واحد بعيار ناري في باكستان. وأصيب ثمانية موظفين بجراح في حوادث لها علاقة بالعمل: ستة في بوليفيا والسنغال وجنوب أفريقيا والجمهورية العربية السورية (اثنان) وزمبابوي، واثنان في حوادث في مكان العمل في مصر والصومال.

عدد القتلى والإصابات بين موظفي المتعاقدين/الشركاء

7- انخفض عدد القتلى في سياق أداء العمل بين موظفي المتعاقدين والشركاء من 17 قتيلاً في عام 2013 إلى 5 قتلى في عام 2014. فقــدْ فقدَ ثلاثة موظفين تابعين لمتعاقدين حياتهم في سياق أداء العمل في الجمهورية العربية السورية، اثنان في كمين أعدّ لهما وواحد في تفجير انتحاري. وأصيب ستة موظفين تابعين لمتعاقدين في هذين الحادثين. وفقد موظفان تابعان لمتعاقدين حياتهم في حوادث لها ارتباط بالعمل: واحد في حادث سير في غينيا والآخر في حادث في مكان العمل في اليمن. ولم يتعرض في عام 2014 للقتل أو الإصابة أي من الموظفين التابعين للشركاء. وأصيب موظفان تابعان لمتعاقدين بجراح في حوادث لها علاقة بالعمل: واحد في إيطاليا والأخر في ملاوي.

الارتهان/الاختطاف

8- انخفض عدد ضحايا الاختطاف بالمقارنة بعام 2013، غير أن هذه الحوادث لا تزال تشكل شاغلاً كبيرا، ولا سيما في السودان حيث وقع نصف الحوادث المبلغ عنها.

9- فقد اختطف أحد المساعدين الأمنيين التابعين **للبرنامج** أثناء أدائه عمله في مطار مالكال في جنوب السودان؛ ولا يزال مكان وجوده غير معروف. واختطف قرب دمشق موظف وطني وأطلق سراحه دون أن يصاب بأذى بعد 15 يوما. وارتهن موظفان تابعان للشركاء في سياق أداء العمل في حادثتين منفصلتين في أفغانستان. وارتهن خمسة سائقي شاحنات متعاقدين في أربعة حوادث لها علاقة بالعمل في السودان.

الاتجاهات العالمية

10- في عام 2014، كان هناك 697 حادثا أمنيا تم الإبلاغ عنه فيما يتعلق بموظفي **البرنامج** وأصوله، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 27 في المائة عن عام 2013؛ وكان 70 في المائة من هذه الحوادث له علاقة بالعمل. وتتماشى هذه الأرقام مع أرقام السنة السابقة (الشكل 1).

[3] في هذا التقرير، يشير تعبير "موظفو **البرنامج**" إلى جميع من يستخدمهم **البرنامج**، باستثناء الأشخاص المعيَّنين محلياً ويتقاضون أجرهم بالساعة، وذلك بالإضافة إلى أزواجهم ومُعاليهم المعترف بهم. وبالتالي فإنه يشمل الاستشاريين، والموظفين بعقود المساعدة المؤقتة، والمتدربين الداخليين.

الشكل 1: الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج/أصوله في الفترة 2005-2014

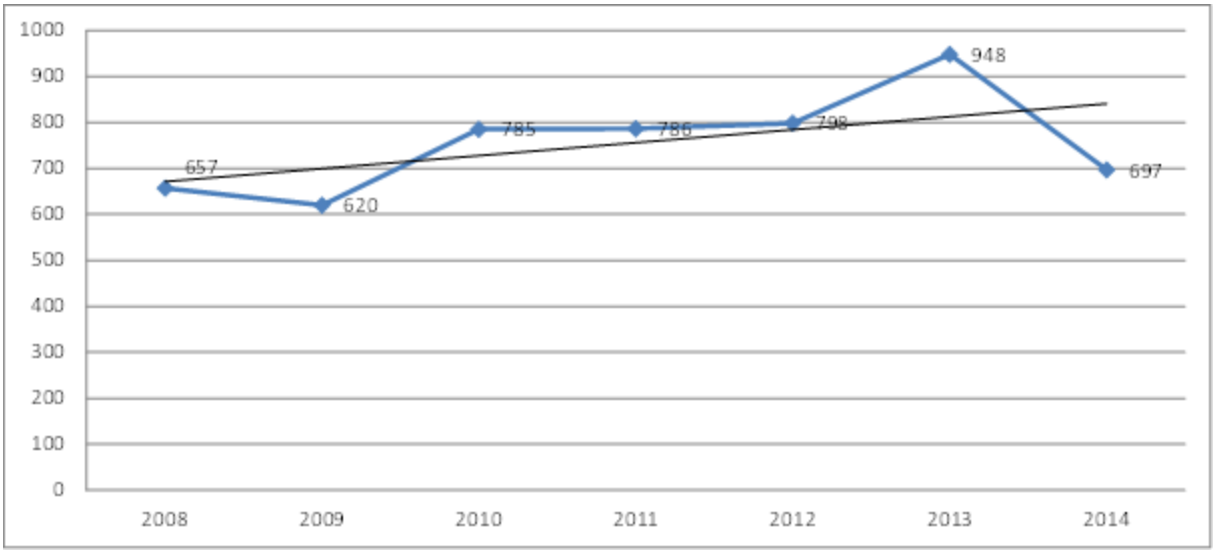

11- وفي عام 2014، كان هناك 729 حادثاً أمنياً أصاب عمليات **البرنامج** وتم الإبلاغ عنه،[4] مما يمثل انخفاضاً بنسبة 30 في المائة عن عام 2013 (الشكل 2). ويعزى هذا الانخفاض، بعد مستوى الذروة في عدد الحوادث المبلغ عنها في عام 2013، إلى التراجع نحو المعدل المتوسط[5] وجزئيا إلى زيادة فعالية التدابير الأمنية.

الشكل 2: الحوادث الأمنية المتعلقة بعمليات البرنامج في الفترة 2010-2014

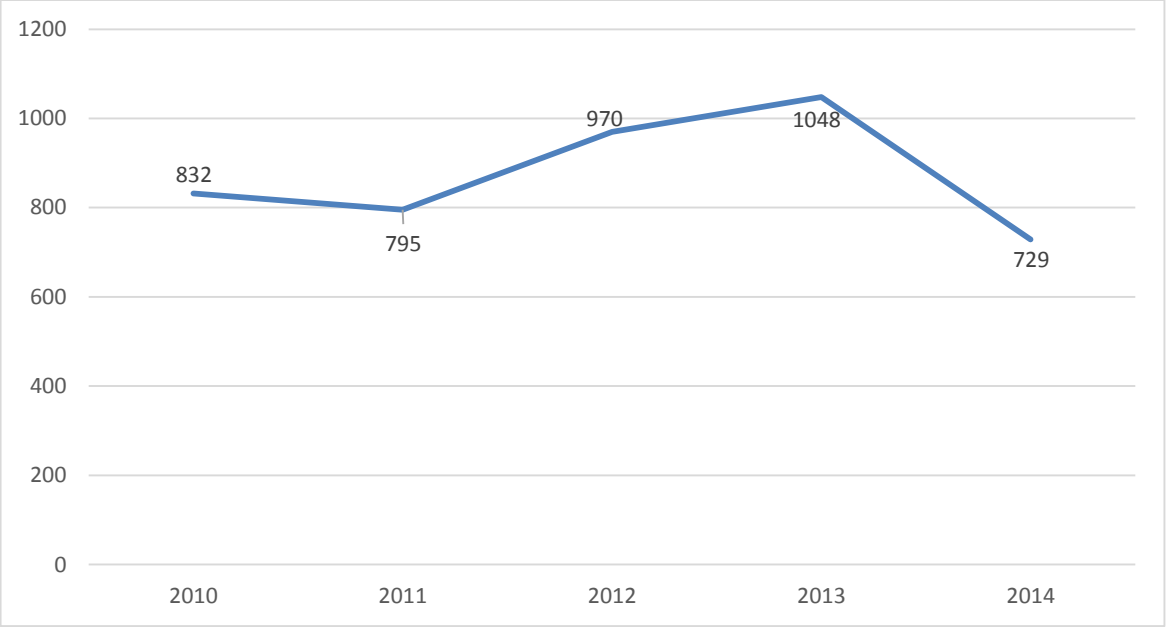

[4] الحوادث التي أصابت موظفي **البرنامج** أو أصوله أو تلك التي أصابت موظفي الشركاء أو المتعاقدين العاملين لصالح **البرنامج**.

[5] ظاهرة إحصائية مفادها أن إذا كان أحد المتغيرات متطرفاً في عملية القياس الأولى فإنه يميل إلى الاقتراب من المتوسط في عملية القياس الثانية.

توزيع الحوادث حسب البلدان

12- ويتفق توزيع الحوادث التي تم الإبلاغ عنها حسب البلد بدرجة كبيرة مع توزيعها في السنوات السابقة. ويبقى السودان وجنوب السودان البلدين اللذين شهدا أكبر عدد من الحوادث المتعلقة بموظفي **البرنامج** وأصوله. وقد وقع أكبر الحوادث المبلغ عنها في نفس البلدان الخمسة كما في عام 2013 (الشكل 3)

الشكل 3: البلدان التي سُجل فيها أعلى معدل للحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج أو أصوله في عام 2014

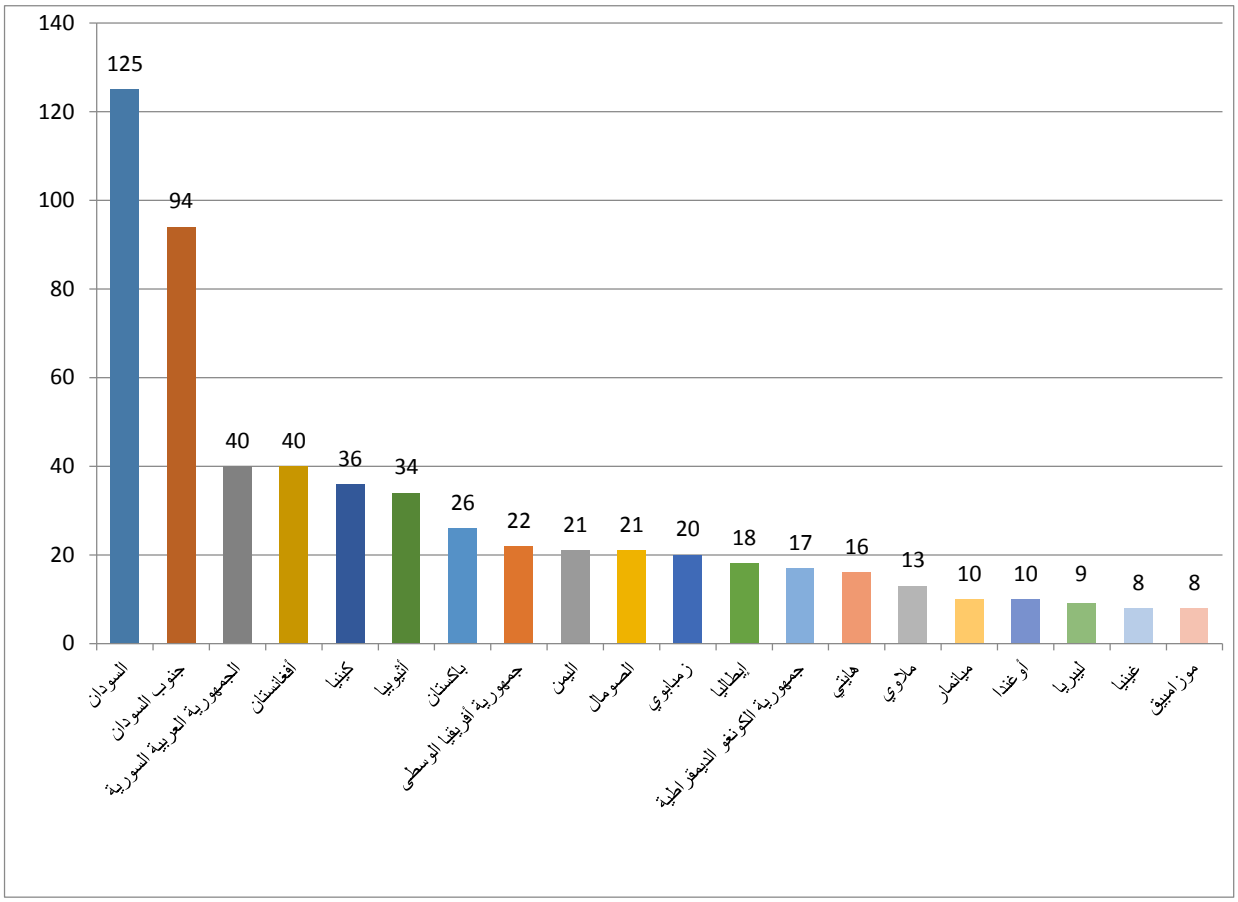

13- على أن ترتيب البلدان يختلف تماماً عندما يؤخذ في الاعتبار حجم حضور **البرنامج**[6] وعدد الحوادث المتعلقة بموظفيه وأصوله (أنظر الشكل 4).

[6] عدد موظفي **البرنامج** حسب مقار عملهم بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2014؛ والإحصائيات مأخوذة من شعبة الموارد البشرية.

الشكل 4: البلدان التي سُجلت فيها أعلى معدلات الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي/أصول البرنامج في عام 2014 لكل 100 موظف

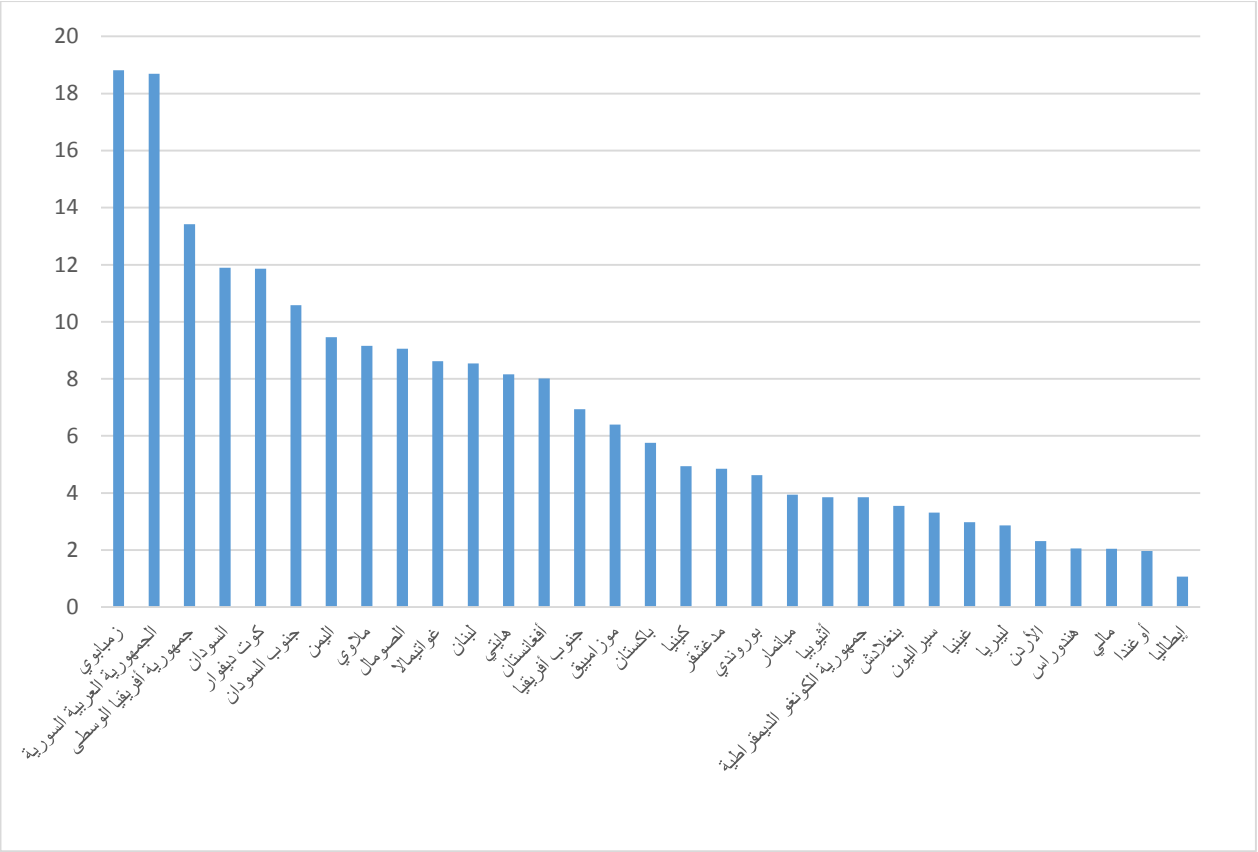

14- وقد كانت أعلى نسبة للحوادث التي أثرت على أصول **البرنامج** وموظفي المتعاقدين من حيث عدد الموظفين في زمبابوي (19 في المائة)، التي كان لها المرتبة الرابعة عام 2013 (بنسبة 15 في المائة). ويواجه **البرنامج** مخاطر قليلة نسبياً في زمبابوي، غير أن المكتب القطري فيها يواجه قيود تمويل كبيرة؛ فقد انخفض عدد الموظفين بنسبة 45 في المائة بين ديسمبر/كانون الأول 2013 وديسمبر/كانون الأول 2014 غير أن عدد الحوادث لم ينخفض إلا بنسبة 33 في المائة.

15- ومستويات المخاطر مرتفعة في أفغانستان غير أن عدد الحوادث بالنسبة للموظف الواحد منخفض نسبيا، الأمر الذي يوحي بأن التعرض للمخاطر الأمنية يرتبط أيضاً بعوامل من قبيل التمويل والوعي بالمخاطر ومدى الوصول الإنساني المتاح.

16- واحتلت كوت ديفوار، وهي مسرح أزمة الإيبولا، المرتبة الخامسة في عام 2014. ويعني انخفاض عدد موظفي **البرنامج** أن حوادث السلامة الخمسة والحادثتين الأمنيتين، والمبلغ عنها في عام 2014، أعطت معدلاً عالياً بالنسبة للموظف الواحد.

17- وفي باكستان، ارتفع عدد الحوادث التي أثرت على عمليات **البرنامج** من 15 في عام 2013 إلى 25 في عام 2014. أما طبيعة الحوادث فقد كانت متسقة مع السنة السابقة، غير أن حوادث السطو ارتفعت من حادثة واحدة في عام 2013 إلى 8 حوادث في عام 2014، منها خمس حوادث سطو مسلح تعرض لها موظفو **البرنامج** وثلاث حوادث سطو على الطرق السريعة تعرض لها متعاقدون. ولم يبلغ عن حوادث السطو على الطرق السريعة في عام 2013، وهي تزداد في جميع أرجاء البلد. وقد زادت السرقات وعمليات السطو المسلح المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة في إسلام أباد بشكل خاص.

18- وفي إيطاليا، ارتفع عدد الحوادث المبلغ عنها من 8 في عام 2013 إلى 18 في عام 2014. كما ارتفعت حوادث السطو على موظفي المقر من حادثتين إلى ثماني حوادث، الأمر الذي يعكس زيادة في معدلات الجريمة في إيطاليا.[7]

19- وطرأت زيادة صغيرة في عدد الحوادث المبلغ عنها في الصومال، غير أن انخفاض عدد الموظفين أدى إلى ارتفاع عدد الحوادث بالنسبة للموظف الواحد بنسبة 45 في المائة. وابلغ المكتب القطري عن ست حوادث إرهابية أصابت عمليات **البرنامج**، وهي نوع من الحوادث لم يبلغ عنه في عام 2013. وتتصل هذه التطورات في المقام الأول بزيادة أنشطة حركة الشباب.

20- وفي الجمهورية العربية السورية، تراجع عدد الحوادث التي تتعرض لها شاحنات خاضعة لعقود **البرنامج** من 61 في عام 2013 إلى 13 في عام 2014. فقد أدت الممارسات الأمنية واللوجستية السليمة والتخطيط للوصول إلى الحد من بعض المخاطر، كما أن المتعاقدين كانوا أقل تعرضاً للمخاطر حيث أن صعوبات فصل الشتاء غير العادية وأنشطة المتمردين المتوسعة حدّت من إمكانية الوصول إلى كثير من المناطق.

21- وفي جنوب السودان، شهد عدد حوادث السير المبلغ عنها انخفاضاً حادا. وقد أعاق النزاع في كثير من المناطق في النصف الأول من عام 2014 إمكانية الوصول الإنساني، الأمر الذي أدى إلى تقليص التنقلات على الطرق وبالتالي حوادث السير، وأدى فرض حظر تجول صارم بسبب تدهور الأوضاع الأمنية إلى عدد الاعتقالات التي تعرض لها الموظفون.

22- وفي جمهورية أفريقيا الوسطى انخفض عدد جرائم التعدي على ممتلكات **البرنامج**، وخصوصاً سلب شاحناته، وذلك مع انسحاب قوات سيليكا السابقة إلى الشمال.

23- وقد استمرت الجريمة في التأثير على عمليات **البرنامج** في أوغندا، غير أن انخفاضاً في عدد الحوادث المبلغ عنها أدت إلى تراجع المكتب القطري من المرتبة السابعة في عام 2012 إلى المرتبة السابعة عشرة في عام 2014. كما انخفض عدد الحوادث المتعلقة بالمركبات الخفيفة بعد تركيب أجهزة تتبع لتحسين إدارة الأسطول، كما انخفضت السرقات في المستودعات إلى حد كبير بعد تحسين الضوابط الرقابية.

توزيع الحوادث حسب الأقاليم

24- أعلى أعداد الحوادث الأمنية التي أصابت موظفي **البرنامج** وأصوله ومقاوليه وشركائه أبلغ عنها المكتب الإقليمي في نيروبي بنسبة 29 في المائة والمكتب الإقليمي في القاهرة بنسبة 28 في المائة (الشكل 5).[8]

[7] وفقاً لاستقصاء أجراه عام 2014 المركز الإيطالي الوطني للإحصاءات، ارتفع عدد حوادث السطو على المنازل بنسبة 120 في المائة بالمقارنة بعام 2013.

[8] يشير تعبير "مواقع لا يديرها **البرنامج**" إلى المواقع التي لا ينفذ فيها **البرنامج** عمليات، ولكن يوجد له موظفون فيها، ومن الأمثلة على ذلك نيويورك.

الشكل 5: الحوادث الأمنية الهامة المتعلقة بموظفي البرنامج/أصوله في عام 2014 حسب المكتب الإقليمي

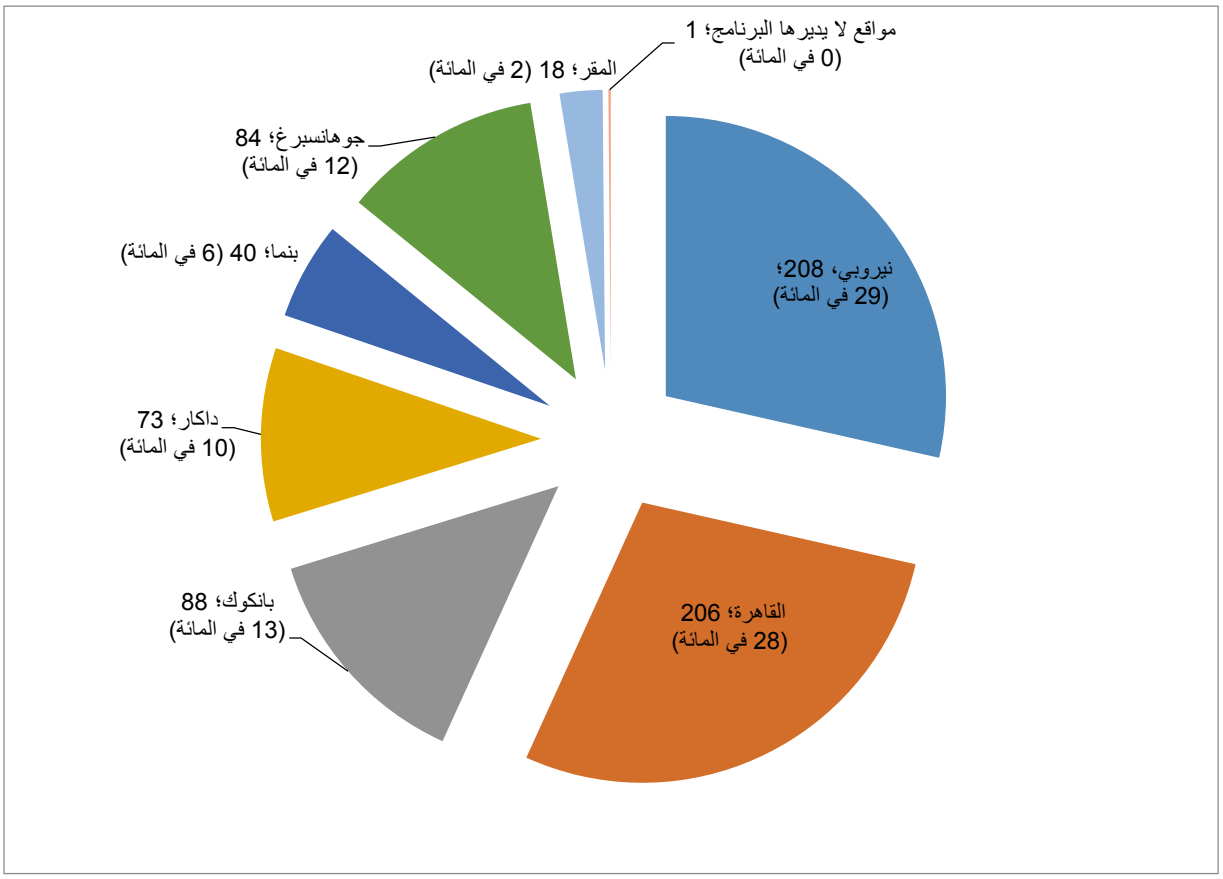

التوزيع حسب نوع التهديد والحادث

25- كانت الحوادث الإجرامية هي المهيمنة إذ بلغت نسبتها 57 في المائة في عامي 2013 و2014. وارتفعت نسبة الحوادث المتعلقة بالإرهاب من 2 في المائة إلى 4 في المائة، على أن ذلك يعزى لانخفاض العدد الكلي للحوادث المبلغ عنها وزيادة في عدد الحوادث المتعلقة بالإرهاب من 21 في عام 2013 إلى 27 في عام 2014 (الشكل 6).

الشكل 6: توزيع الحوادث الأمنية المبلغ عنها والتي أصابت موظفي البرنامج وأصوله في عام 2014، حسب نوع التهديد

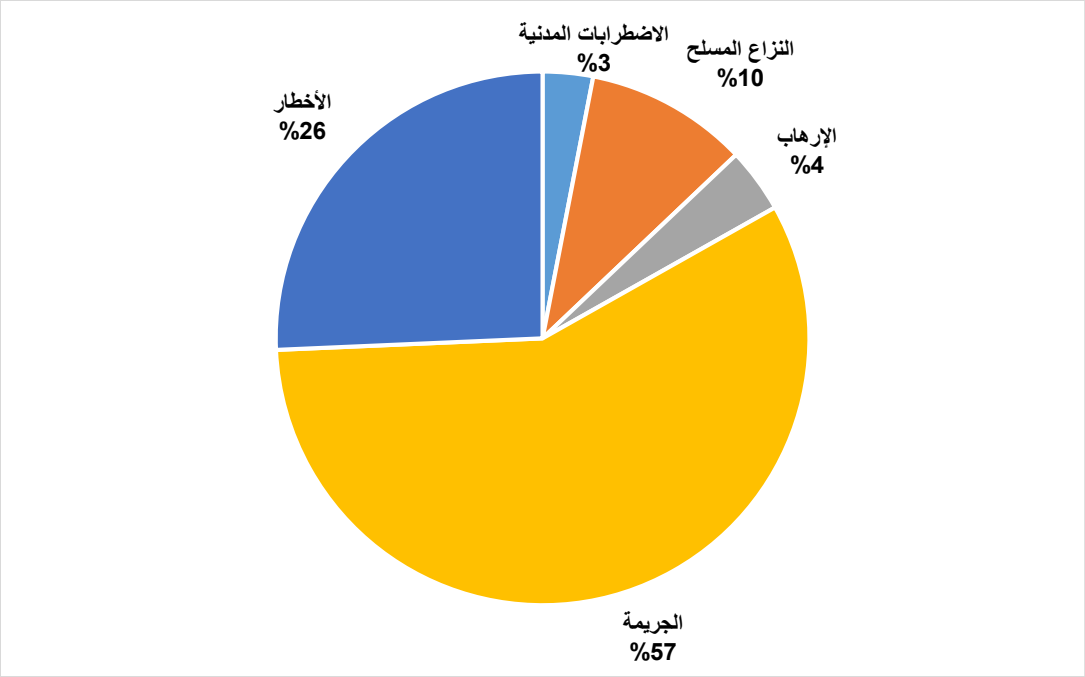

26- وكانت ثلاثة أرباع الحوادث الإجرامية المبلغ عنها تتعلق بجرائم الممتلكات. وتجاوزت حوادث السطو السرقات غير المصحوبة بالعنف والسطو على الأماكن لتصبح أكثر أنواع الجرائم المبلغ عنها والتي تمس موظفي **البرنامج** في عام 2014 (الشكل 7)، على أنها لم تنطو على إصابات خطيرة أو حوادث قتل.

الشكل 7: توزيع الحوادث الأمنية المبلغ عنها التي تمس موظفي البرنامج/أصوله في عام 2014، حسب نوع الحادث

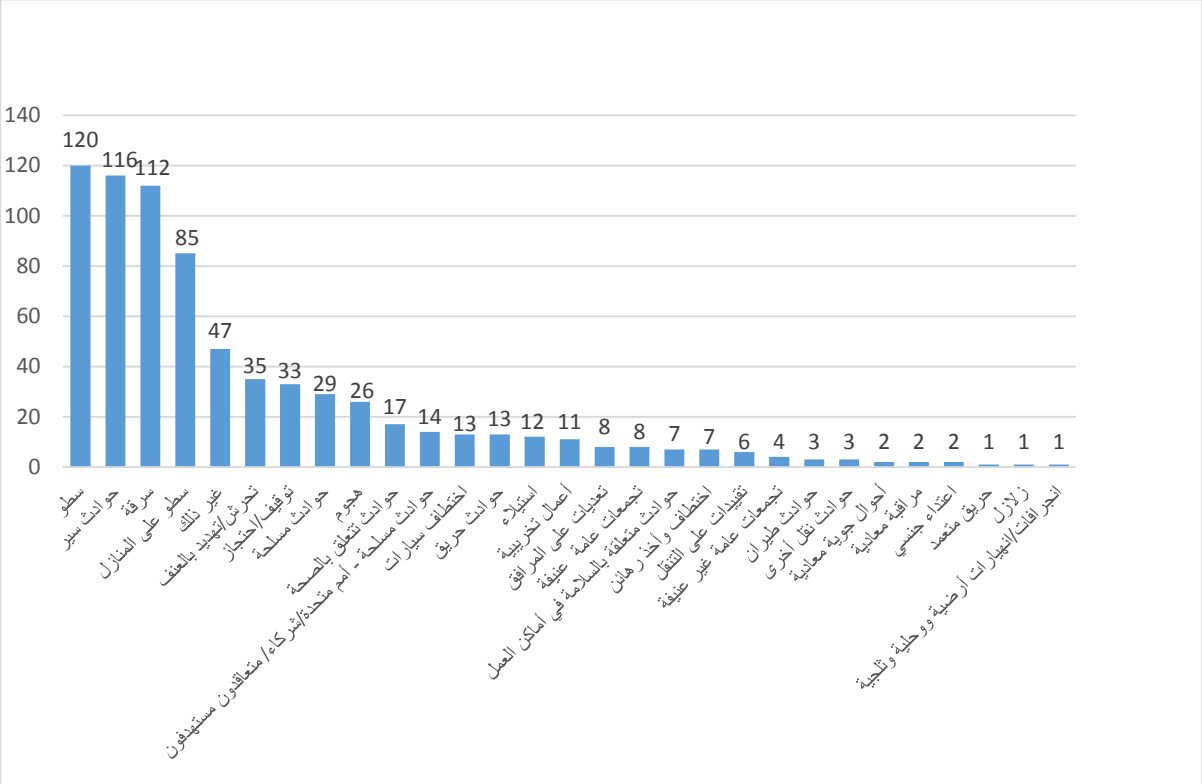

27- وبقيت حوادث الطرق تشكل النوع الثاني من الحوادث الأكثر إبلاغاً عنها، مع أن عدد حوادث السير على الطرق انخفضت بنسبة 20 في المائة بالمقارنة بعام 2013. ويعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى التراجع نحو المعدل المتوسط بعد الذروة التي شهدها عام 2013، وإلى تدريب السائقين وتعزيز السلامة أثناء قيادة المركبات (الشكل 8). وكان 78 من حوادث السير على الطرق المبلغ عنها تتعلق بالعمل.

الشكل 8: حوادث السير على الطرق والمتعلقة بموظفي/أصول البرنامج في الفترة 2005-2014

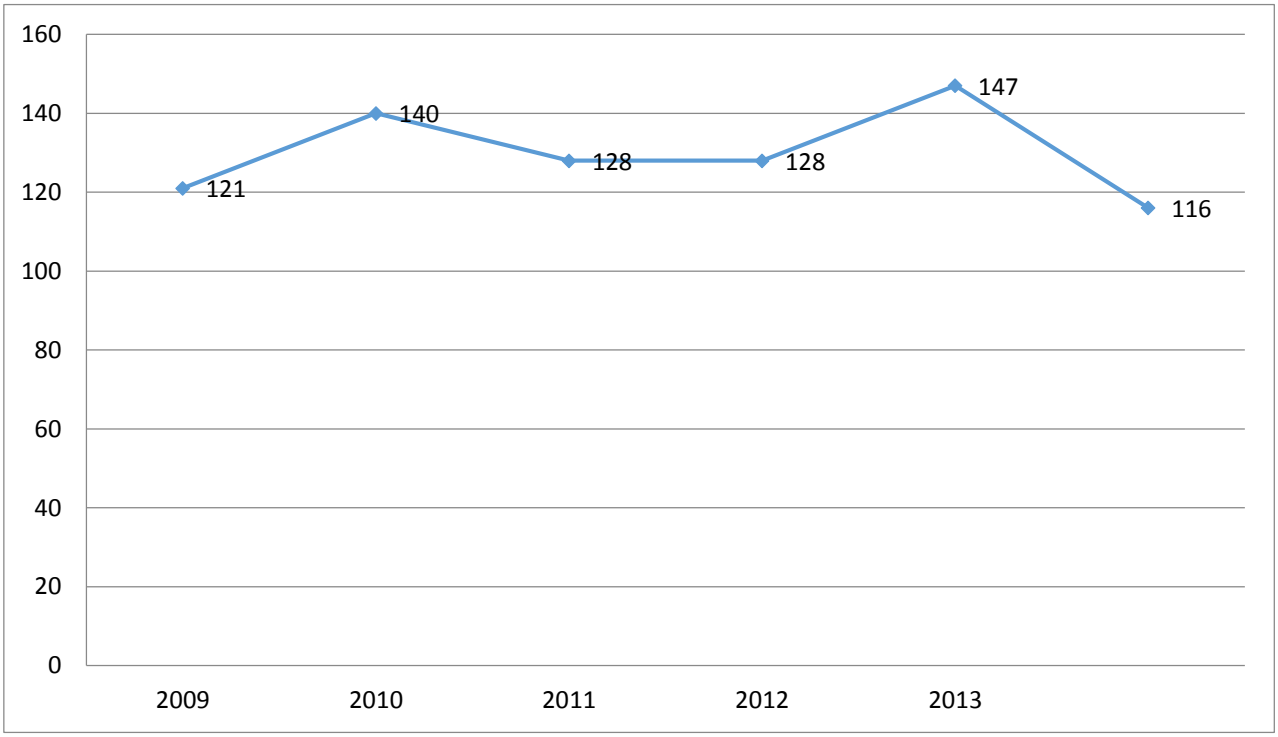

28- وأبلغ المكتب القطري في كينيا عن أكبر عدد من الحوادث، وتبعته أثيوبيا (الشكل 9).

الشكل 9: المكاتب القطرية التي شهدت أعلى عدد من حوادث السير

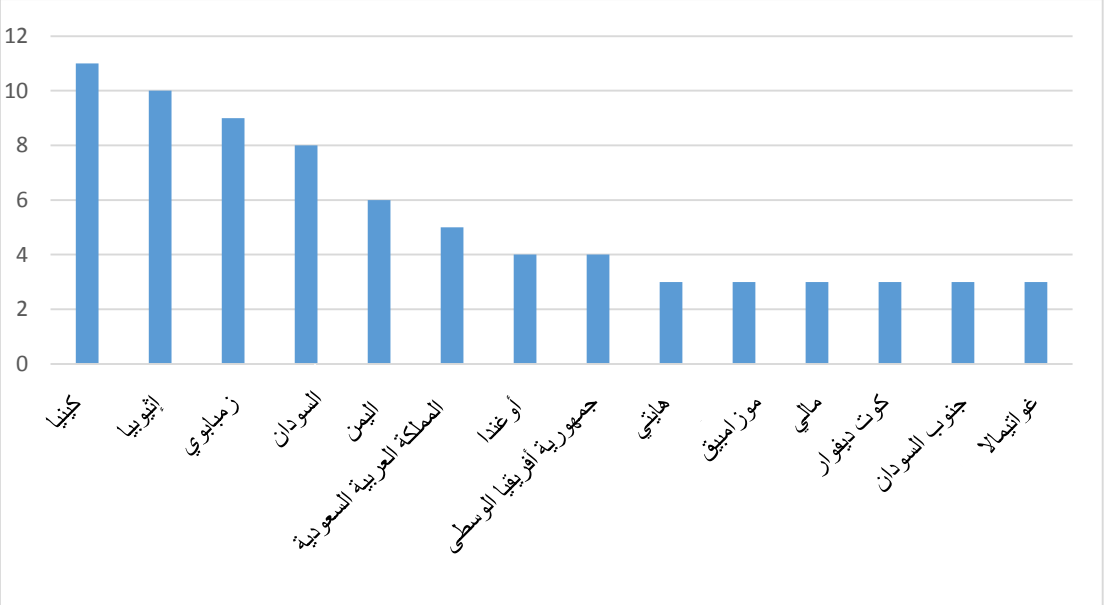

توزع الحوادث المصحوبة بعنف مقابل الحوادث غير المصحوبة بعنف في عام 2014

29- تغطي الأفعال غير المصحوبة بالعنف، من قبيل السرقات والسطو على المنازل والحوادث على الطرق، ما نسبته 63 في المائة من الحوادث المبلغ عنها والتي تتعلق بموظفي **البرنامج** وأصوله. أما نسبة 37 في المائة المتبقية فهي تتعلق بحوادث مصحوبة بعنف أو بتهديد بالعنف، من قبيل السطو المسلح والهجوم واختطاف السيارات (الشكل 10).

الشكل 10: توزع الحوادث المصحوبة بعنف مقابل الحوادث غير المصحوبة بعنف في عام 2014

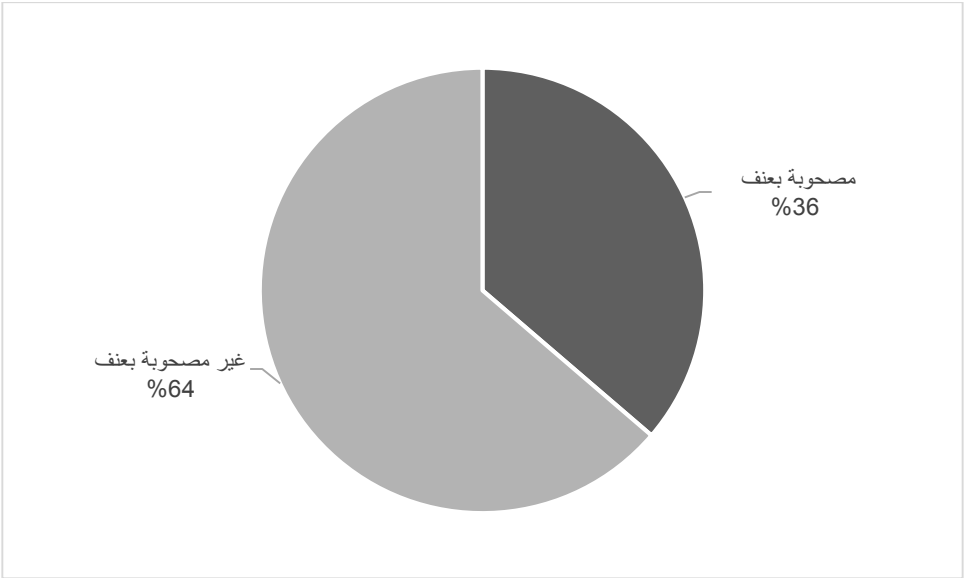

البلدان العالية المخاطر

30- طرأ تراجع جديد في الأوضاع الأمنية غير المستقرة في العراق، وذلك نتيجة لاستيلاء المتمردين على الفلوجة في أوائل عام 2014 ثم على الموصل في يونيو/حزيران 2014 وتقدمهم سريعاً نحو بغداد والحدود السورية، الأمر الذي أخضع لسيطرتهم مناطق كبيرة. ويؤدي القتال الجاري والموقف العدائي الذي يتخذه المتمردون إلى الحد من إمكانية وصول **البرنامج** إلى هذه المناطق. ويعتبر الاختطاف شاغلاً جديا.

31- ويطرح النزاع في الجمهورية العربية السورية عدداً من التهديدات، ولا سيما الاختطاف. وقد تراجع عدد الهجمات على الشاحنات غير أن مخاطر النقل لا تزال كبيرة. وقد سلطت الأضواء على ذلك في الهجوم القاتل يوم 6 أغسطس/آب حيث قُتل اثنان من سائقي الشاحنات المتعاقد معهم وأصيب ثلاثة آخرون بجراح جراء انفجار.

32- ولا تزال المخاطر التي يتعرض لها الموظفون في أفغانستان كبيرة. فانسحاب القوات الدولية بنهاية عام 2014 أدى إلى زيادة الأعمال القتالية وأضعف إمكانية الوصول إلى أجزاء كبيرة من البلد. على أن **البرنامج**، من خلال استراتيجية الوصول التي يأخذ بها، أوجد لنفسه موقعاً فريداً من نوعه واكتسب إمكانية الوصول، أو حافظ عليها، في مناطق كثير.

33- وتستمر باكستان في مواجهة حالة انعدام الأمن الخطيرة فيها. وقد أدت العمليات العسكرية ضد المتشددين في شمال وزيرستان إلى القلق إزاء وقوع هجمات انتقامية على المدن الباكستانية. ومع تزايد العنف الطائفي، فقد أصبح التهديد الذي يتعرض له أمن موظفي **البرنامج** وعملياته من النزاع ومن التفجيرات الانتحارية شاملاً لكل شيء.

34- وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يواصل انعدام الاستقرار تأثيره على عمليات **البرنامج**. وتهدَّد إمكانية الوصول من خلال التحرشات على نقاط التفتيش العسكرية، وسرقة أغذية **البرنامج**، وتهديد حياة الناس من أصول دينية أو إثنية معينة، والنزاع عموما.

35- وفي جنوب السودان، تدهورت الأوضاع الأمنية في ديسمبر/كانون الأول 2013، إذ تصاعدت الاختلافات السياسية وتحولت إلى عنف في عدة ولايات. وهيمن القتال على النصف الأول من عام 2014، واقترن ذلك بارتفاع معدلات الجريمة نتيجة للافتقار إلى القانون والنظام.

36- وفي السودان، استمر النزاع بين الحكومة والميليشيات في مناطق جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور. وفي دارفور بصورة خاصة، أدى الوضع الاقتصادي الهش وانتشار الأسلحة وانعدام القانون إلى انتشار جرائم العنف على نطاق واسع؛ وقد استهدف عاملو المساعدة الإنسانية في كثير من الحالات. ويعتبر الخطف من أجل الحصول على فدية شاغلاً خطيرا، الأمر الذي تدلّ عليه الحوادث التي تعرض لها موظفون من المنظمة الدولية للهجرة واثنان من الطيارين العاملين لدى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

37- وفي الصومال، استهدفت هجمات حركة الشباب في مقديشو السياسيين ومكاتب وموظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومن الواضح أن حركة الشباب قادرة على القيام بعمليات إرهابية معقدة وأنها مصممة على ذلك، وهي تسيطر على طرق التوريد في المناطق الجنوبية والوسطى، الأمر الذي يطرح تحديات تتعلق بأمان عمليات المتعاقدين.

38- وفي اليمن، عمدت ميليشيا الحوثيين إلى توسيع نطاق سيطرتها على صنعاء ومعظم المقاطعات الشمالية والوسطى في عام 2014؛ وبلغت الصدامات بين الحوثيين والجيش والقاعدة في شبه الجزيرة العربية أوجها في أكتوبر/تشرين الأول. ويعتبر الاختطاف تهديداً رئيسياً وخاصة بالنسبة للموظفين الدوليين. وقد نفذ **البرنامج** طرائق عمل آمنة وحدّ من الحركة ونقل موظفيه مؤقتاً من صنعاء إلى عدن، غير أنه حافظ على قدرته التشغيلية.

39- وفي مالي، كانت الحالة الأمنية متقلبة طوال عام 2014، ورافق ذلك انتشار الجريمة على نطاق واسع. وتعرضت قوات الأمم المتحدة للاستهداف بصورة متزايدة بالمتفجرات، كما أن اختطاف مواطني دول الغرب بقي كتهديد حاد في الشمال.

40- ويواصل النيجر التأثر بحالة انعدام الأمن في البلدان المجاورة. فقد استولت منظمة بوكو حرام على بلدات في الشمال الشرقي في المناطق الحدودية بين الكاميرون والنيجر، وتدهورت الأوضاع الأمنية هناك. كما ارتفعت حدة مخاطر التعرض للسلب على طول حدود مالي، حيث يؤدي وجود القاعدة إلى قلقلة استقرار البيئة الأمنية.

الاستنتاجات والتوقعات

41- سيستمر النزاع المسلح والإرهاب في كونهما أكبر تهديد لعمليات **البرنامج**؛ وسيتعين الأخذ بتدابير أمنية قوية لمواجهتهما. وسيبقى الوعي والتمويل فيما يتعلق بمخاطر إدارة الأمن العاملان الحاسمان بالنسبة لسلامة وأمن موظفي **البرنامج**.

42- ومن المتوقع أن يرتفع عدد حوادث الاختطاف من أجل الفدية ولأغراض سياسية.

43- ومن المنتظر أن تبقى الجريمة كنوع التهديد الأكثر تبليغاً عنه والذي يؤثر على **البرنامج**، ولا سيما الجرائم المتعلقة بالممتلكات والمرتكبة ضد موظفي **البرنامج**.

44- ومن المرجح أن تبقى حوادث السير سبباً هاماً من أسباب الإصابات والوفيات بين الموظفين. وقد أدى تطبيق أدوات إدارة الأسطول والتطبيق الصارم للقواعد الأمنية إلى الحد من المخاطر.

45- ومن المحتمل أن تتزايد الهجمات المعقدة من حيث تواترها ومستوى تعقيدها. و**البرنامج** معرض لهذا الخطر باعتباره عضواً من أعضاء الأمم المتحدة، حيث تعتبر بعض المجموعات أن برامج المنظمة الدولية تتعارض مع إيديولوجياتها، ولأن هذه المجموعات تعارض التعاون بين **البرنامج** والحكومات المضيفة. و**البرنامج** هدف دولي شديد الظهور ويمكن أن يتعرض موظفوه للتهديد أو أصوله للتخريب في هجمات تشن على كيانات أخرى.

46- ونتيجة لما ورد أعلاه، فإن شعبة الأمن الميداني تتوقع أن تواجه زيادة في عدد التحديات المعقدة خلال السنوات القادمة، في سياق سعيها لضمان سلامة موظفي **البرنامج** وأمنهم.

لمحة عامة على أنشطة الأمن الميداني في البرنامج

إدارة مخاطر الأمن

47- تواصل شعبة الأمن الميداني مشاركتها في الفريق العامل المعني بالمخاطر الأمنية التابع لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، لإنشاء مفاهيم وعمليات وأدوات جديدة. وتم الاتفاق على هذه المفاهيم والعمليات والأدوات في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة الأمن وهي تنعكس في الدليل الجديد؛ ويجري في عام 2015 اختبار تنفيذ أداة إلكترونية جديدة.

48- وتعمل الشعبة مع الشعب الأخرى على إدماج الأمن في تخطيط **البرنامج** وسياساته. وهي تساعد على إنشاء وتنفيذ إطار للوصول في أفغانستان، بالعمل مع وحدات البرامج واللوجستيات والأمن الميداني على رسم الخرائط وتحليل السياق الذي يعمل فيه **البرنامج**. وفي عام 2014، ساهمت الشعبة في *دليل توجيه البرامج* والخطوط التوجيهية للرصد الخاص بالجهات الثالثة و*كتاب الجيب للعمليات الميدانية*.

49- وقد ازداد عمل الشعبة في مجال التنسيق المدني العسكري خلال عام 2014. ودُعيت للتحدث أمام الأكاديمية السويدية للتدريب العسكري حول أمن الأمم المتحدة وإلى تطوير العلاقات مع المنظمات العسكرية العالمية. وتم تعيين **البرنامج** لتولي قيادة التنسيق المدني العسكري في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وهو يقدم الدعم لعملية تدريبات كبيرة تجريها منظمة حلف شمال الأطلسي عام 2015.

قدرات الأمن الميداني

50- على ضوء عدد حالات الطوارئ المؤسسية في عام 2014، كان على شعبة الأمن الميداني أن تقدم الدعم الأمني في أوضاع متقلبة وخطيرة. وتطلبت أزمة الإيبولا تدخلات أمنية خاصة شملت تعيين مهنيين أمنيين وطبيين.

51- وعلى غرار السنوات السابقة، عينت الشعبة في عام 2014 استشاريين لتقديم الدعم للمكاتب القطرية فيما يتعلق بإدارة الأزمات، وملأت على أساس مؤقت بعض الوظائف بضباط أمنيين ميدانيين وبموظفين من المقر خلال فترات زيادة الانتشار الأمني. كما جرى تعيين استشاريين لنشرهم في البلدان المتأثرة بالإيبولا وفي أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق والأردن وباكستان وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية واليمن. وبتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2014، كان هناك 56 من الضباط الأمنيين الميدانيين منتشرين في مختلف مراكز العمل، بالمقارنة بـ 50 منهم في عام 2013، كما كان هناك 6 ضباط أمنيين إقليميين في مواقعهم.

52- وفي البلدان التي لا يوجد فيها ضباط أمنيون ميدانيون، تقدم الشعبة الدعم بواسطة مساعدين أمنيين محليين أو منسقين للأمن. وقد أجريت في أوائل عام 2014 حلقة تدريبية لمنسقي الأمن وذلك بعد تنظيم أربع حلقات تدريبية مشابهة في عام 2013.

بعثات التقييم الأمني

53- تجري بعثات التقييم الأمني التي يوفدها **البرنامج** تقييماً لفعالية تدابير تخفيف المخاطر وتحديد أوجه الضعف التي يمكن أن تكون قد نشأت منذ البعثات السابقة. وفي عام 2014، أجرى استشاريون 15 تقييماً للتدابير الأمنية المادية والإجرائية في مكاتب **البرنامج** وقدموا 1 272 توصية، بالمقارنة بـ 14 تقييماً و1 472 توصية في عام 2013.وتبين النتائج العامة أن هناك أوجه نقص كبرى في المعدات والمرافق اللازمة لمعايير العمل الأمنية الدنيا.

الجدول 1: توصيات بعثات التقييم الأمني	
تخطيط احترازي/للطوارئ	194
التوثيق	228
المعدات	460
إطار المساءلة	88
العمليات والممارسات	268
الأدوار والمسؤوليات	34
المجموع	**1 272**

الشكل 11: توصيات بعثات التقييم الأمني

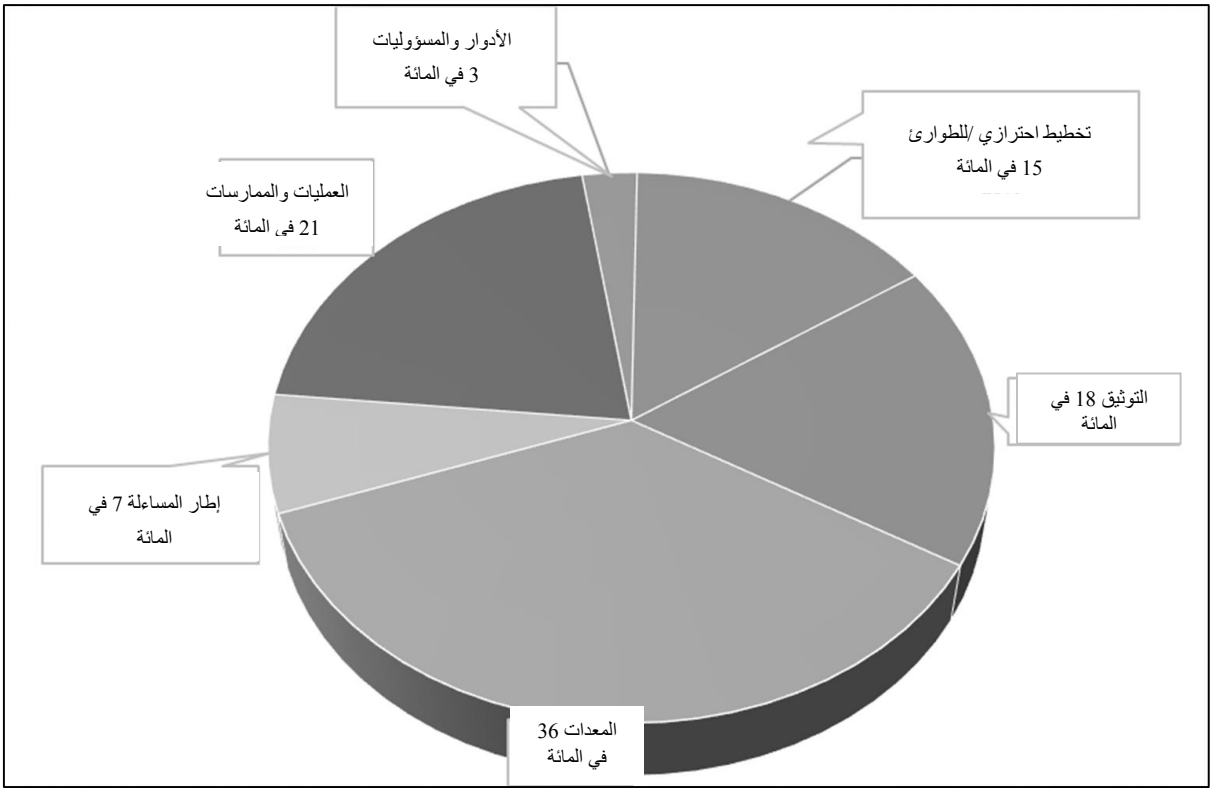

التدريب

54- يعتبر التدريب الأمني طريقة فعالة من حيث التكلفة للتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها موظفو **البرنامج** وأبنيته وأصوله. وتمشياً مع سياسة نظام إدارة الأمن الميداني للأمم المتحدة لعام 2012 فيما يتعلق بالتدريب الأمني واستراتيجية شؤون العاملين في **البرنامج**، تقوم شعبة الأمن الميداني ببناء النظم اللازمة لتنمية الدراية الأمنية: إذ يركز الضباط الأمنيون الميدانيون على برامج التدريب الأساسي الخاص بالتوعية الأمنية ونهُج السلامة والأمن إزاء البيئات الميدانية، في حين أن وحدة التدريب تعمل مع شعب **البرنامج**، وأن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وغيرها من المنظمات المنخرطة في نظام إدارة الأمن الميداني للأمم المتحدة تقوم بتصميم البرامج الخاصة بالشهادات الأعلى.

55- وفي عام 2014، تم تنفيذ الأنشطة التدريبية التالية للمهنيين الأمنيين:

- صدرت الشهادات لتوثيق 27 من المساعدين الأمنيين المحليين في برنامج تعلم يستند إلى المؤهلات؛
- تم تأهيل 9 ضباط أمنيين بموجب برنامج الشهادات الأمنية؛
- تلقى ثلاثة من الضباط الأمنيين شهادات برنامج التدريب الفوري؛
- حضر 49 موظفاً حلقتي عمل للضباط الأمنيين الإقليميين وحلقتي عمل للضباط الأمنيين الميدانيين في روما لمناقشة أفضل الممارسات المتعلقة بالتحديات التشغيلية في الميدان.

56- وفي عام 2014، شمل تدريب المديرين الذين لديهم مسؤوليات أمنية ما يلي:

- حلقة عمل لمنسقي الأمن لتسعة موظفين لم يتلقوا في الماضي تدريباً على تحسين الامتثال لمتطلبات الإبلاغ في **البرنامج** والتدابير الخاصة بالميزانية وتخفيف المخاطر؛
- برنامج إلزامي للتعلم الإلكتروني تابع لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لأعضاء فريق الإدارة الأمنية؛ ومن المنتظر من جميع المديرين القطريين ونوابهم أن يشاركوا في هذا **البرنامج**.

57- وفي عام 2014، واصل المهنيون الأمنيون الميدانيون تدريب الموظفين بغية الحد من المخاطر في الميدان، ووفر التعاون مع منظمات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن التدريب على الوعي الأمني. ودرب مهنيو **البرنامج** الأمنيون الموظفين في مراكز عملهم، وقدمت وحدة التدريب الدعم للتدريب الذي أجرته شعب **البرنامج** والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها، والذي أجرته كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في تورينو لأغراض برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين.

58- وواصل موظفو **البرنامج** للأمن الميداني تقديم الدعم لبرنامج نهُج السلامة والأمن إزاء البيئات الميدانية، وهو برنامج إلزامي في 34 بلدا، بغية تجهيز الموظفين للعمل في بيئات قتالية وللتعامل بالشكل الملائم مع التهديدات. وقدمت وحدة التدريب خمس دورات تدريبية على هذا البرنامج شارك فيها 100 من موظفي المقر الرئيسي **للبرنامج** وغيره من الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ومكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية في فيينا.

تدريب المتخصصين

59- في عام 2014، قام **البرنامج** بتدريب ثمانية موظفين على إدارة حوادث أخذ الرهائن، وحضر ضابط أمن واحد دورة للمفاوضين في حوادث أخذ الرهائن نظمتها شرطة مانشستر في المملكة المتحدة، كما حضر 21 موظفاً تدريباً على

الصدمات في حالات الطوارئ للمستجيبين الأوَل غير الطبيين لحالات الطوارئ. كما دعمت شعبة الأمن الميداني برنامج التدريب الوظيفي والتدريب على الدعم لأغراض الاستجابة في حالات الطوارئ.

أمن المباني والتخفيف من أثر التفجيرات

60- في عام 2014، أجرت شعبة الأمن الميداني 17 تقييماً للتخفيف من أثر التفجيرات، ستة منها أجريت مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بهدف تحديد تدابير التخفيف اللازمة حيثما كان ذلك مناسبا وممكنا. وكان هناك تقييمان لهما أهمية أساسية: 1) لإجراء تقييم للمجمع السكني للممثل الخاص للأمين العام في مقديشو والتوصية بتدابير التخفيف الأثر اللازمة؛ 2) والتحقق من تنفيذ تدابير تخفيف الأثر الموصى بها في مجمع قرى داريا في أفغانستان.

61- ويعمل **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وضع تدريب على تقييم التفجيرات لأغراض دعم المهنيين الأمنيين في تقديرات هشاشة المباني. وفي عام 2014، قام خبراء التفجيرات باستعراض مواد التدريب الموجودة، وسيقدمون في عام 2015 برنامجاً تدريبياً تجريبياً في بودابست.

62- في إطار شبكة الأمن المادي التي يتولى فيها **البرنامج** قيادة التقييمات التفجيرات والهشاشة، سيعمل خبراء نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن مع وحدة الأمن المادي التابعة لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن على وضع طرائق وممارسات موحدة للأمن في جميع مباني الأمم المتحدة.

تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وصندوق البرنامج للطوارئ الأمنية

63- وافق المجلس على نفقات بقيمة 18.8 مليون دولار أمريكي في عام 2014 لتغطية تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وصندوق **البرنامج** للطوارئ الأمنية. ويأخذ هذا المبلغ في حسابه حصة **البرنامج** المقدرة بمبلغ 11.5 مليون دولار أمريكي من تكاليف الإدارة ومبلغ 7.3 من ملايين الدولارات الأمريكية لصندوق الطوارئ الأمنية لشراء معدات أمنية لا تغطيها المشروعات القطرية.

الجدول 2: صندوق الطوارئ الأمنية للبرنامج في 26 يناير/كانون الثاني 2015 ***(بالدولارات الأمريكية)***

البرنامج	المخصصات لعام 2014	الالتزامات والمبالغ الفعلية لعام 2014	النسبة المئوية من المجموع
الموظفون	3 706 367	3 787 980	20
معايير العمل الأمنية الدنيا	2 524 633	2 698 074	15
بعثات التقييم الأمني	797 000	553 128	3
التدريب	272 000	192 304	1
إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن	11 290 028	11 290 028	61
المجموع	**18 590 028**	**18 521 515**	

64- تقوم شعبة الأمن الميداني بتخصيص التمويل لمكاتب **البرنامج** للمعدات وتعزيزات المباني لضمان الامتثال للمعايير العمل الأمنية الدنيا وتخفيف المخاطر تمشياً مع سياستي "لا **برنامج** بلا أمن" و "لا أمن بلا موارد"، وخصوصاً في العمليات ذات الدخل المنخفض من تكاليف الدعم المباشرة أو التي يلزم فيها الأخذ بتدابير إضافية لتخفيف الأثر. وقد قدمت الأموال في عام 2014 لـ 31 مكتباً قطريا.

أنشطة إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن التي تمول بصورة مشتركة

65- بلغت حصة **البرنامج** المتوقعة من تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن 11.5 مليون دولار أمريكي لعام 2014، على النحو المبين في الميزانية الأولية لتكاليف الأمن الميداني الممولة تمويلاً مشتركاً للفترة 2013-2014. واستند ذلك إلى عدد موظفي **البرنامج** في الميدان أنظر الوثيقة (CEB/2010/HLCM/FB/8/Rev.2). وأجري تنقيح على ميزانية تقاسم التكاليف لفترة السنتين 2014-2015 لتصبح حصة **البرنامج** من التكاليف 23.2 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2014، ساهم **البرنامج** في الإدارة بمبلغ 11.3 مليون دولار أمريكي.

الجدول 3: تكاليف الأمن الميداني للأمم المتحدة *(بملايين الدولارات الأمريكية)*

	إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن	حصة البرنامج
2003-2002	42.9	6.5
2005-2004	113.1	13.2
2007-2006	172.3	*20.2
2009-2008	174.4	17.3
2011-2010	209.9	**24.4
2013-2012	218.6	23.5
2015-2014	218.6	23.2

* سلفة قدرها 3.2 مليون دولار أمريكي تم تلقيها في 2006.
** سلفة قدرها 1.4 مليون دولار أمريكي تم تلقيها في 2010.

66- في عام 2014، طُلب إلى المكاتب القطرية تقديم مبلغ 8.8 من ملايين الدولارات الأمريكية من المشروعات، على النحو المبين في الجدول 4.

الجدول 4: موجز مساهمات البرنامج في حصته من صندوق التمويل المشترك

حجم المكتب القطري	النسبة المئوية لاسترداد الفرق البالغ 8.8 مليون دولار أمريكي	عدد المكاتب القطرية	ملايين الدولارات الأمريكية	حصة المكتب القطري (بالدولار الأمريكي)
كبير	50	12	4.40	366 667
متوسط	30	11	2.64	240 000
صغير	20	18	1.76	97 778
المجموع			8.8	

الجدول 5: الحصة من تكاليف الأنشطة المشتركة التمويل في عام 2013، حسب البلد	
حجم المكتب القطري	البلد
كبير	أفغانستان، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، هايتي، كينيا، باكستان، الصومال، جنوب السودان، السودان، الجمهورية العربية السورية، اليمن
متوسط	بنغلاديش، كوت ديفوار، العراق، مالي، ميانمار، دولة فلسطين، الفلبين، النيجر، السنغال، أوغندا
صغير	الجزائر، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كولومبيا، غانا، إندونيسيا، ليبريا، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، رواندا، جمهورية تنزانيا المتحدة

الشكل 12: النسبة المئوية لحصة البرنامج من تكاليف ترتيبات التمويل المشترك، حسب المكتب الإقليمي، 2014

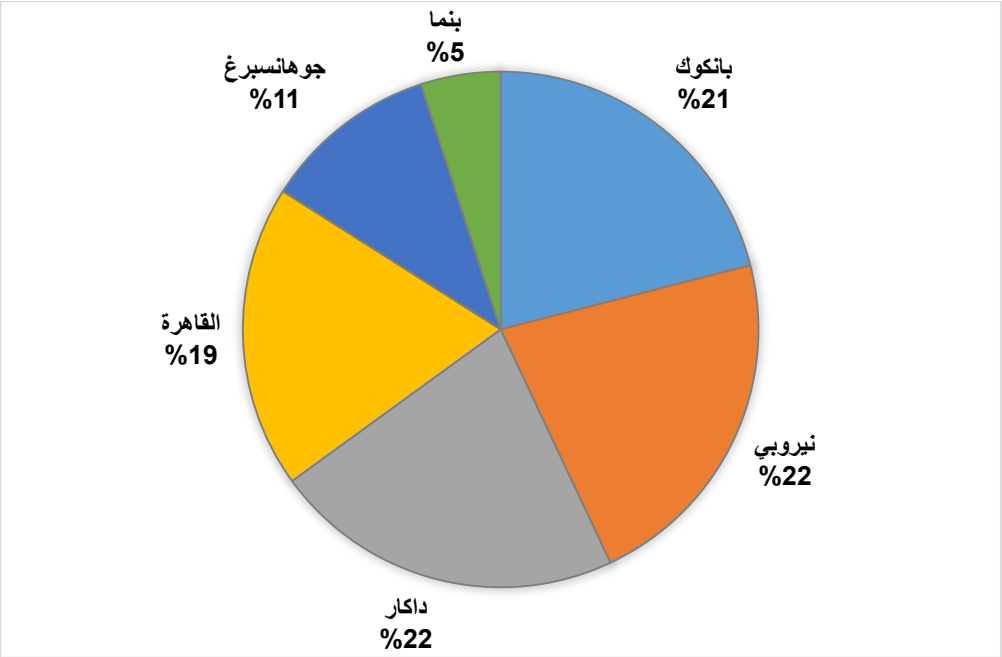

67- ويعمل **البرنامج** مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن على معالجة الشواغل المتعلقة بارتفاع تكلفة ميزانيات تقاسم التكلفة المحلية، وعلى تحديد الوفورات وحساب التمويل اللازم لتنفيذ البرامج بأمان وأمن. وسيواصل **البرنامج** ضمان بقاء الإدارة شفافة وخاضعة للمساءلة من خلال مناقشات دورية بشأن الميزانية في إطار الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة الأمن، وسيقدم معلومات محدّثة حول التغييرات في بنية الإدارة وتخصيصها للموارد لأغراض ترتيبات الأنشطة المشتركة التمويل.

التطلع إلى المستقبل

68- اعتبارا من عام 2015، أصبحت شعبة الأمن الميداني جزءاً من إدارة تسيير الموارد. وذلك يمكّن الإدارة من ضمان النظر بصورة مشتركة إلى خدمات الرفاه والأمن والميزنة والبرمجة والتسيير، في سياق اتخاذ القرار في **البرنامج**، كما يتكفل ببقاء الأمن شاغلاً استراتيجياً بما يتماشى مع إطار **البرنامج** للمساءلة.

69- وستواصل الشعبة معالجة احتياجات الأمن المادي لعمليات **البرنامج** والعمل مع شعب **البرنامج** ومع الاختصاصات المتعلقة بإدارة المخاطر للترويج للأخذ بنهج شمولي إزاء مسائل الأمن. وستسهم استراتيجية الوصول المشترك هذه مع وحدات البرامج واللوجستيات في نهج **البرنامج** إزاء مخاطر المؤسسة. وستتزايد أهمية الحاجة إلى تكفل الوصول الإنساني في ضمان أمن عمليات **البرنامج**، وسيعمل **البرنامج** مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لضمان انعكاس القيم الإنسانية والنهُج التشغيلية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.